الدرس الثامن والعشرون: إن الحكم إلا لله

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد...

أحبتي في الله، نحن على موعد مع قصة أخرجها البخاري في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ☻ قالا: إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ الله، وَقَالَ الآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا: أَجَلْ يَا رَسُولَ الله فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ الله وَأْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ:"**تَكَلَّمْ** -قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ الأَجِيرُ، زَنَى بِامْرَأَتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ لِي ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم :"**أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ الله، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدٌّ عَلَيْكَ وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا، وَأُمِرَ أُنَيْسٌ الْأَسْلَمِيُّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا** -[1]، هذا هو مفهوم الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله.

أخي الحبيب، تأمّل هذه الآيات الكريمات: قال تعالى:{**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بما أنزل الله فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**} [المائدة:44]، وقال:{**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بما أنزل الله فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**} [المائدة:45]، وقال:{**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بما أنزل الله فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**} [المائدة:47]، فالحكم بغير ما أنزل الله من أعمال أهل الكفر، فالذين يبدلون حكم الله الذي أنزله في كتابه، فيكتمونه ويجحدونه ويحكمون بغيره معتقدين حله وجوازه فأولئك هم الكافرون، الظالمون، الفاسقون، وكذلك فمن لم يحكم بما أنزل الله فهؤلاء مؤمنون بالطاغوت قال تعالى:{**أَلَمْ تَرَإِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا**

(1) (صحيح) أخرجه (خ) 2549، و(م) 1697.

أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيدًا} [النساء:60]، فجعل الله تعالى الذين يريدون التحاكم إلى غير ما أنزل الله تعالى، غير كافرين بالطاغوت، وهذا يعني أنهم مؤمنون بالطاغوت، ولهذا جعل إيمانهم بما أنزل الله تعالى زعما، ومعلوم أن الكفر بالطاغوت أحد ركني الشهادتين قال تعالى:{وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ الله وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ} [النحل:36]، فالطاغوت كل ما يتخذ من دون الله تعالى من أرباب، أو آلهة، أو أنداد، وقال تعالى: {فَلاَوَرَبِّكَ لاَيُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَر بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَيَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا} [النساء:65]، فقد أقسم الله تعالى بنفسه الكريمة أن هؤلاء لا يؤمنون حقيقة حتى يجعلوك حكمًا فيما وقع بينهم من نزاع في حياتك، ويتحاكموا إلى سنتك بعد مماتك، ثم لا يجدوا في أنفسهم ضيقًا مما انتهى إليه حكمك، وينقادوا مع ذلك انقيادًا تامًا، فالحكم بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب والسنة في كل شأن من شؤون الحياة من صميم الإيمان مع الرضا والتسليم.

وقال تعالى:{إِنِ الْحُكْمُ إلا لله أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إلا إياه ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ} [يوسف:40]، ولهذا كان أوّل أسباب الشقاء، التي وقعت في الوجود، الخروج عن حكمه سبحانه تعالى.

ولهذا نجد أن خطبة أبي بكر الصديق الأولى حين تولى الخلافة، قد وَضَعَت ميثاقاً عقدياً بين الأمة والحاكم، ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1 - القرآن الكريم والسنة مصدر التشريع والدستور الناظم للدولة، وتجري محاسبة الخليفة عند مخالفتهما أو تجاوزهما من قبل الأمة أو ممثليها من أهل الحل والعقد، حيث يفقد الطاعة الشرعية، وهذا ما نص عليه البيان:أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم..

2 - ممثلو الأمة هم الذين يختارون الخليفة وهم أهل الاختيار وهم من فقهاء الأمة وعلمائها.

3 - الأمة مصدر السلطة وتملك سلطة المحاسبة والعزل، والحاكم بشر كأي فرد من أفراد الأمة، وليس معصوماً عن الخطأ، لذا لا بد من التصحيح له في حال وقوعه في الخطأ: أيها الناس أنا مثلكم، وإني لا أدري لعلكم ستكلفونني ما كان رسول الله يطيق، إن الله اصطفى محمداً على العالمين، وعصمه من الآفات، فإنما أنا مُتَّبع، ولست بمبتدع، فإن استقمت فاتبعوني، وإن زغت فقوموني.

4 - أن يكون الحاكم صادقاً مع أمته، وإن كذب عليها فقد خانها فالصدق أمانة، والكذب خيانة.

5 - المساواة والإنصاف بين الجميع دون النظر للضعف والقوة: الضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي منكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله.

إخوتي في الله، تعالوا بنا نتناول بعض الأنظمة المنتشرة في العالم وتقييم كل منها بما يوافق الشرع الإسلامي:

الديمقراطية: تعني اتخاذ أحكام البشر باعتبار أصوات غالب ممثليهم، شريعة بديلة عن شريعة الله تعالى، مهيمنة بأحكامها على الأقوال، والأفعال، والأفكار، وجميع السلوك الإنساني، والعلاقات الدولية الداخلية، والخارجية، فلها أنْ تحلّ ما حرّم الله، وتحرّم ما أحلّ الله تعالى، ويكون مصدر التشريع هو حكم الأغلبيّة بحسب العدّ المحض، الذي يعدّ الرؤوس ولا يزنها، فيجعل العاقل الحكيم المصلح، مساويا للجاهل الأحمق المفسد، والمؤمن الصالح الأمين، مكافئا للكافر الفاسق الخائن،..إلخ، فكلهم سواء في ميزان هذا الدين الجديد، فتُعدّ أصواتهم عدّا فحسب، ثم يُعرف بأكثر العدّ، الشرعُ الذي يجب أن يسيروا عليه، والنهج الذي يهديهم سواء السبيل! - كما يتفقون عليه -.

في حين أن الشورى في الإسلام هي النظام المقابل للديمقراطية وفي الشورى لا تمييز بين غني وفقير، فهي لعامة المسلمين، قال تعالى:{**وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**} [الشورى:38]، قال الدكتور محمد عمارة فيما مختصره:

أن الشورى الإسلامية تقوم على الأسس التالية:

1 - الأمة هي مصدر السلطات وصاحبة السلطان في سياسة الدولة وتنظيم المجتمع وتنمية العمران.

2 - الأمة تختار ممثليها العارفين بالواقع وبالشريعة معاً وهم أهل الاختيار، الذين يختارون رأس الدولة الإسلامية وكذلك أهل العقد والحل، الذين يطورون التشريع ليلائم الواقع الجديد.

3 - الأمة، من وراء ممثليها، عليها وعليهم فريضة مراقبة حكومتها، ومحاسبتها، والأخذ على يديها وتغيير هذه الحكومة، إن هي فسقت، أو جارت، أو ضعفت عن النهوض، بما فوضت إليها من مهام!..

أما عن إبقاء الحرام حراماً والحلال حلالاً، فليس في ذلك انتقاص من حرية الأمة. وإنما هو التزام بالأطر الدينية المحققة لمصلحة الأمة كما رآها الشارع سبحانه وتعالى.

الليبرالية: تعنى الحرية، والليبراليَّة هي وجه آخر من وجوه العلمانيِّة بمعناها العام الذي هو التمرد على الدين والتحلل من الالتزام به، ولهذا فمعتنقوها يقصدون بها أن يكون الإنسان حراً في أن يفعل ما يشاء، ويقول ما يشاء، ويعتقد ما يشاء، ويحكم بما يشاء، بدون التقيد بشريعة إلهية، فالإنسان عند الليبراليين إله نفسه، وعابد هواه، غير محكوم بشريعة من الله تعالى، ولا مأمور من خالقه باتباع منهج إلهيّ ينظم حياته كلها، فإذن الليبراليِّة ما هي إلاّ وجه آخر للعلمانيِّة التي بنيت أركانها على الإعراض عن شريعة الله تعالى، والكفر بما أنزل الله تعالى، والصد عن سبيله، ومحاربة المصلحين، وتشجيع المنكرات الأخلاقيِّة، والضلالات الفكريِّة، تحت ذريعة الحريِّة الزائفة، والتي هي في حقيقتها طاعة للشيطان وعبودية له، هذه هي الليبراليّة، وحكمها في الإسلام هو نفس حكم العلمانيّة سواء بسواء، قال تعالى:{**قُل إنَّ صَلاتي ونُسُكي وَمَحياي وَمَماتي لله رَبَّ العالَمِينَ (162) لا شريك لَهُ وَبذلِكَ أُمِرتُ وَأنا أَوَّلُ المسلِمين (163)**} [الأنعام 162، 163]، وكما قال تعالَى:{**ثمَّ جَعَلنَاكَ عَلى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمرِ فَاتَّبِعها وَلاتتَّبِع أَهواءَ الذِينَ لايَعلَمُون (18)**} [الجاثية:18]،

لذلك فإن الليبرالية مناقضة تمام المناقضة لدين الإسلام، عقيدة وشريعة.

التعددية: هي فرع عن الليبرالية التي هي فرع عن العلمانية، والديمقراطية الغربية تجعل التعددية من صور الحرية التي هي أحد أركانها، والتعددية تعني أن يسمح في المجتمع بالاختلاف والتعدد في كلّ شيء، حتى لو كان هذا الاختلاف بين الحق والباطل، بل لايوجد في التعددية حق مطلق، وباطل مطلق، ولهذا ترى التعددية أن الاختلاف مهما كان هو في حد ذاته ظاهرة محمودة بإطلاق، تجب رعايتها، وتشجيعها، ومحاربة من يقف في طريقها، وحتى لو كان في المجتمع من يعبد إبليس نفسه، فيجب أن يسمح لهم في نظر التعددية بإظهار دعوتهم، وتمكينهم من دعوة الناس إليها، ونشر كل ما يزينها ويشجع على اعتناقها، وعلى الصعيد السياسي يجب أن يسمح لهم بتأسيس حزب سياسي يحمي معتقداتهم، ويسمح لهم بنشرها، في حين أن الله تعالى في الدين الإسلامي أمر الناس أن يقيموا دين الله وأن يجتمعوا عليه، ولا يتفرقوا قال تعالى:{**شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ولا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ الله يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ**} [الشورى: 13]، والقرآن مليء بالأمر بالاجتماع على الحق ومدحه، وذم الافتراق عنه والتفرق فيه، والأمر بجهاد الباطل وأهله، وقد أمر الله تعالى بإنكار المنكر إن ظهر، وجعل ذلك من أعظم واجبات الدين، قال تعالى:{**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ**} [آل عمران:110] ومن هذا يتضح أن التعددية مناقضة تمام المناقضة لدين الإسلام، عقيدة وشريعة (20) (1).

(سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)

* * *